

Distr.: General
18 March 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فوكلاند (مالفيناس)**

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - لمحة عامة
٣	ثانياً - المسائل الدستورية والسياسية
٥	ثالثاً - الميزانية
٥	رابعاً - الأحوال الاقتصادية
٥	ألف - لمحة عامة

ملاحظة: تغطي ورقة العمل هذه الفترة الممتدة من منتصف شباط/فبراير ٢٠١٢ إلى منتصف شباط/فبراير ٢٠١٣. واستمد مضمون ورقة العمل من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وكذلك المعلومات التي قدمتها حكومة الأرجنتين وتلك المتاحة في المصادر العامة. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع الشبكي للأمم المتحدة <http://www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml>.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

** ثمة نزاع قائم بين حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) (انظر ST/CS/SER.A/42).



- ٦ - مصائد الأسماك والزراعة والثروة الحيوانية
- ٦ - السياحة
- ٧ - النقل والاتصالات والمرافق العامة
- ٨ - البيئة والهيدروكربونات
- ٩ - الأحوال الاجتماعية
- ٩ - لمحة عامة
- ٩ - الصحة العامة
- ١٠ - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية
- ١٠ - التعليم
- ١٠ - إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها
- ١١ - الاشتراك في المنظمات والترتيبات الدولية
- ١١ - نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة
- ١٣ - وضع الإقليم في المستقبل
- ١٣ - موقف الدولة القائمة بالإدارة
- ١٤ - موقف حكومة الأرجنتين
- ١٦ - نظر الأمم المتحدة في المسألة
- ١٦ - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ..
- ١٨ - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
- ٢٠ - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولاً - ملحة عامة

١ - جزر فوكلاند (مالفيناس) هي إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تقوم بإدارته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ويتألف من جزيرتين كبيرتين تعرفان بفوكلاند الشرقية وفوكلاند الغربية، فضلا عن مئات الجزر الصغيرة، ويبلغ مجموع مساحة هذا الإقليم نحو ١٧٣ ١٢ كيلومترا مربعا. وتقع جزر فوكلاند (مالفيناس) في جنوب المحيط الأطلسي، نحو ٧٧٠ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من كيب هورن، وقرابة ٤٨٠ كيلومترا إلى الشرق من أمريكا الجنوبية القارية. ومن جزر فوكلاند (مالفيناس) تُدار جزر جورجيا الجنوبية الواقعة على بعد ١٣٠٠ كلم تقريبا جنوب شرق مجموعة جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر ساندويتش الجنوبية الواقعة على بعد ٧٥٠ كيلومترا تقريبا شرقي جنوب شرق جورجيا الجنوبية، باعتبارها إقليمًا منفصلاً؛ ويتولى حاكم جزر فوكلاند (مالفيناس) منصب مفوض جزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية بالإضافة إلى منصبه ذلك. ويبلغ عدد سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) ما يزيد عن ٢٥٠٠ نسمة (وهو عدد لا يشمل السكان الغائبين مؤقتا والمدنيين المرتبطين بالعمل مع وزارة الدفاع)، وهذا يمثل أكبر عدد من السكان منذ عام ١٩٣١. وثمة نزاع قائم بين حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

ثانياً - المسائل الدستورية والسياسية

٢ - إن الدستور الذي أقر في عام ٢٠٠٨ ودخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (الصك القانوني لعام ٢٠٠٨، رقم ٢٨٤٦) يقابل باحتجاج من الأرجنتين (انظر A/63/542، المرفق الأول). وبموجب هذا الدستور، ينتخب أعضاء المجلس التشريعي رئيساً يترأس جلسات الجمعية التشريعية. ويعين الحاكم رئيساً تنفيذياً بالاتفاق مع الجمعية التشريعية كرئيس للخدمة العامة لتنفيذ السياسات. أما مسائل السياسة العامة، فينظر فيها المجلس التنفيذي الذي يتألف من ثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية الذين يُنتخبون سنويا من بين أعضائها، بالإضافة إلى عضوين بحكم منصبهما لا يحق لهما التصويت. ويحق للمدعي العام وقائد القوات البريطانية في الجزر حضور اجتماعات المجلس التنفيذي إلا أنه لا يحق لهما التصويت. ويضطلع الحاكم الذي تعينه المملكة المتحدة بالمسؤولية عن السياسة الخارجية والدفاع. وبموجب أحكام الدستور، يجوز للحاكم، بناء على مشورة الجمعية التشريعية وبموافقتها، أن يضع القوانين لإقرار السلم في الإقليم، وتظل للتاج البريطاني السلطة الكاملة لوضع القوانين لإقرار السلم والنظام والحكم الرشيد في الإقليم.

٣ - وانتخب أعضاء الجمعية التشريعية الثمانية جميعهم في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، حيث ينتمي خمسة منهم إلى الدوائر الحضرية في الإقليم (ستانلي) وثلاثة إلى الضواحي (أي المقيمين خارج المدينة الوحيدة الموجودة في الإقليم)، لمدة أربع سنوات. وقد تولى الحاكم الحالي، نايجل هايوود، منصبه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تجرى الانتخابات العامة التالية للأعضاء في الجمعية التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٤ - وفي عام ٢٠١٢ وأوائل عام ٢٠١٣، واصلت الأرجنتين والمملكة المتحدة تأكيد موقفيهما بشأن مختلف الجوانب الدستورية والعسكرية والاقتصادية للتراع على سيادة الإقليم. وشمل ذلك رسائل خطية وإصدار نشرات صحفية من الأرجنتين في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. بمناسبة الاحتفال بـ "يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس" وغيرها من المناطق، وإبداء ملاحظات وإرسال رسائل إلى وسائل الإعلام، بما فيها رسالة عامة موجهة من الرئيس الأرجنتيني إلى رئيس مجلس الوزراء البريطاني في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. كما شمل رسائل خطية موجهة إلى الأمم المتحدة من المملكة المتحدة وبيانات في أماكن أخرى، ترفض بيانات وغيرها من المطالبات التي تقدمها الأرجنتين وتعلق أهمية كبيرة على مبدأ تقرير المصير (انظر A/67/703).

٥ - وتعتقد الدولة القائمة بالإدارة أنه لجعل رغبات سكان الجزر واضحة للمجتمع الدولي، سيجرى استفتاء يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١٣ بشأن المسألة التالية: "هل ترغب في أن تبقى جزر الفوكلاند على الوضع السياسي الراهن بوصفها إقليماً من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة؟"، وسيعرب سكان الجزر عن الحق في تقرير المصير في إطار المادة ١-٢ من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وقرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ (انظر A/67/483).

٦ - ومن جانبها، رفضت الأرجنتين مراراً هذه الممارسة باعتبارها غير مشروعة بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن مسألة جزر الفوكلاند (مالفيناس) بوصفها تشويهاً خطيراً لروح تقرير المصير وممارسة لا معنى لها (انظر أيضاً الفرع عاشراً - باء أدناه). وقد دعمت هذا الموقف عموماً منظمات إقليمية مثل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، التي بينت أن الاستفتاء "لن يغير إطلاقاً من جوهر مسألة جزر مالفيناس، وأن نتيجته لن تضع في نهاية المطاف حداً للتراع على السيادة على جزر مالفيناس

وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها“ (انظر A/67/728 و A/67/729).

٧ - وإزاء هذه الخلفية، فإن الجهود التي بذلت في عام ٢٠١٢ وفي الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٣ ليعقد وزير خارجية الأرجنتين السيد هكتور تيمرمان ووزير الخارجية البريطاني السيد ويليام هيغ اجتماعات ثنائية في لندن قد باءت بالفشل. يمكن الاطلاع أدناه على معلومات إضافية عن موقفي الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الأرجنتين.

ثالثاً - الميزانية

٨ - تبدأ السنة المالية في الإقليم في ١ تموز/يوليه وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يبذل الإقليم قصارى جهده للحفاظ على توازن الميزانية. وقد بلغت الميزانية التشغيلية أثناء الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ نحو ٥٤ مليون جنيه إسترليني.

رابعاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٩ - قدرت الدولة القائمة بالإدارة الناتج المحلي الإجمالي للجزر بمبلغ قدره ١٣٠ مليون جنيه إسترليني في السنة. ويقدر نصيب الفرد من هذا الناتج بما يناهز ٤٤ ٠٠٠ جنيه إسترليني. وتشير الزيادة في إيرادات ضريبة أرباح الشركات إلى قطاع خاص متنامٍ. ولا تزال صناعة صيد الأسماك تمثل أهم قطاع في الاقتصاد (إذ تشكل نحو ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، بينما سجل قطاع السياحة وقطاعات أخرى، مثل إنتاج الثروة الحيوانية ومعالجتها، نمواً في السنوات الأخيرة. وتعتقد الدولة القائمة بالإدارة بأن آخر خطة للجزر (٢٠١٢-٢٠١٧) تضع رؤية لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وتحسن نوعية الحياة، بما في ذلك الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات. وتفيد تقارير إعلامية أنه بناء على الموافقة الممنوحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ على مخطط تشييد ١٣ مسكناً للحضر، من المتوقع أن يبدأ تنفيذ مشروع جديد يتعلق ببناء ٢٦ شقة إضافية بغرفتي نوم، في شكل شرفة يبلغ طولها ٨٠ متراً في عام ٢٠١٣.

باء - مصائد الأسماك والزراعة والثروة الحيوانية

١٠ - يشكل سمك الحبار، بنوعيه الطويل الزعانف والقصير الزعانف، الدعامة الأساسية لمصائد الإقليم واقتصاده. وفي السنوات الأخيرة، شهدت كمية الصيد من سمك الحبار الطويل الزعانف استقراراً نسبياً، في حين انخفضت كميات الصيد من سمك الحبار القصير الزعانف. ويجري صيد سمك الحبار الطويل الزعانف في عدة مناطق وفي أعالي البحار. وعلاوة على هذين النوعين من سمك الحبار، يجري صيد عدد من الأنواع الزعنفية. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن إدارة مصائد الأسماك هي المسؤولة عن تسيير قطاع صيد الأسماك في الإقليم.

١١ - وكان أهم تغيير في الزراعة في السنوات الأخيرة هو نمو صناعة اللحوم ومواءمة الزراعة لإنتاج أغنام مزدوجة الغرض تزيد العائد من اللحوم والأصواف إلى أقصى حد. واستناداً إلى ما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد تم تصدير ١,٧ مليون كيلوغرام من الصوف من الجزر في عام ٢٠١١ وتجهيز ٤٨ ٥٠٠ من الأغنام والحملان في مجزر سانديا للتصدير. ويطبق الإقليم خطة تمتد لخمس سنوات لدعم الزراعة. وتبين مصادر الصناعة أنه، خلال عام ٢٠١٢، تمت معالجة ٤٧ ٢٠٠ من الأغنام والحملان وأنتج ما يزيد عن ٥٤٠ طناً من اللحوم والفضلات (الصوف)، مما جعل المزارعين يكسبون ما يزيد عن مليون جنيه إسترليني.

١٢ - وفي عام ٢٠١٢، قدمت الأرجنتين اقتراحاً إلى الحكومة البريطانية باستئناف المفاوضات، التي توقفت في عام ٢٠٠٧، بشأن ولاية لجنة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الأطلسي. واستجابت المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ قائلة إن "أي مناقشة تتعلق بمسائل مصائد الأسماك يجب أن تضم ممثلين عن حكومة جزر فوكلاند".

جيم - السياحة

١٣ - تعد السياحة مساهماً كبيراً في اقتصاد الإقليم، وتقدر حصيلتها بنحو ٧ ملايين جنيه إسترليني سنوياً. وقد توسع كثيراً قطاع السياحة في جزر فوكلاند (مالفيناس) في السنوات الأخيرة، إذ بلغ معدل الزيادة السنوية من الزوار القادمين إلى الجزر ٩ في المائة في عام ٢٠١١. وأغلق موسم الرحلات السياحية البحرية ٢٠١٢/٢٠١١ على عدد إجماليه ٣٥ ١٥٩ من الزوار القادمين. وأنفق المسافرون في رحلات سياحية بحرية زهاء ١,٨ مليون جنيه إسترليني في الجزر، ٥٨ في المائة منها على الجولات السياحية، و ٣٠ في المائة على التسوق، و ١٢ في المائة على شراء المواد الغذائية والمشروبات.

دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة

١٤ - يوجد في الإقليم حوالي ١٠٠٠ كيلومتر من الطرق. ويستمر العمل في تحديث الطرق التي تربط المستوطنات والمزارع النائية. وبالإضافة إلى الطرق، تُقدم خدمات المواصلات عن طريق النقل البحري الساحلي للمستوطنات الواقعة في الجزر الشرقية والغربية والجزر النائية، وخدمة نقل منتظمة بالعبارات بين الجزيرتين الرئيسيتين، وخدمات للنقل الجوي المحلي.

١٥ - وفي عام ٢٠١٢، واصلت شركة الخطوط الجوية "لان إيرلايتز" القيام برحلات أسبوعية منتظمة بين بونتا أريناس، في شيلي، وجزر فوكلاند (مالفيناس)، شملت التوقف مرتين شهريا في ريو غاليجوس، بالأرجنتين، وفقا لأحكام البيان المشترك بين الأرجنتين والمملكة المتحدة المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، أُجيز القيام برحلات جوية خاصة عملا باتفاق شباط/فبراير ٢٠٠١ لتبادل المذكرات المتعلقة بالرحلات الجوية والملاحة الجوية، كما أُجيز القيام بعدد من رحلات الإجلاء الطبي من جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى البر الرئيسي في الأرجنتين وشيلي. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، قدمت الأرجنتين اقتراحا لاستعراض الحالة المتعلقة بخطوط الاتصالات الجوية وإقامة رحلات جوية منتظمة ومباشرة بين البر الرئيسي للأرجنتين والجزر تديرها شركة الأرجنتين الوطنية للخطوط الجوية الأرجنتينية. وردت المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ قائلة إنه لا بد لأية مناقشة تتعلق بمسائل مصائد الأسماك من أن تضم ممثلين من الجزر.

١٦ - واستجابة للأنشطة المتعلقة بالهيدروكربونات التي أُجريت في المياه المحيطة بجزر فوكلاند (مالفيناس)، أصدرت الأرجنتين في شباط/فبراير ٢٠١٠ المرسوم الرئاسي ٢٥٦/٢٠١٠ الذي يقضي بالحصول على إذن للسفن التي ترسو في الموانئ الأرجنتينية أو التي تعبر المياه الأرجنتينية. وفي هذا الصدد، وفي عدد من اجتماعات مجموعة الـ ٧٧ والصين التي عقدت أثناء عام ٢٠١٢ وفي أوائل عام ٢٠١٣، بما فيها الاجتماع السنوي السادس والثلاثين لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ ومؤتمر القمة الأيبيرية - الأمريكية الثاني والعشرين لرؤساء الدول والحكومات، ومؤتمر قمة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٢، ومؤتمر القمة الثالث للبلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية، والاجتماع الوزاري السابع للدول الأعضاء في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، بالإضافة إلى السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، أشير إلى أن الجمعية العامة، بموجب القرار ٤٩/٣١، دعت طرفي النزاع إلى الامتناع عن إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع القائم. وقرر في السابق أعضاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي واتحاد أمم

أمريكا الجنوبية إغلاق موانئهم أمام "السفن التي ترفع علم جزر مالديف غير المشروع". وأثناء عام ٢٠١٢، استمر تنفيذ تلك القرارات.

١٧ - وما زالت المملكة المتحدة تعتبر، من جانبها، أن مرسوم الأرجنتين الرئاسي ٢٥٦/٢٠١٠ لا يتوافق مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأن الأرجنتين احتجت في عام ٢٠١٢ على الانتهاك الانفرادي المتكرر للحق في المرور البريء وحرية الملاحة بموجب الاتفاقية باتخاذ إجراءات ضد ترتيبات الجزر للنقل البحري (بما يتعارض وقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١).

١٨ - وفيما يتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية، أدى إدخال خدمة الربط العريضة النطاق في الوسط الريفي في جميع أنحاء الجزيرة إلى تحسن الحالة داخل الإقليم وخارجه. وفي عام ٢٠١٢، أدخلت آلية جديدة لمراقبة الأسعار هدفها تنظيم أسعار خدمات البيع المقدمة من شركة "Cable and Wireless South Atlantic". بموجب رخصتها الحصرية إلى الجمهور العام والأعمال التجارية. وترتبط نسبة ٧٥ في المائة تقريباً من الأسر المعيشية بخدمة الإنترنت العريضة النطاق.

١٩ - وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن المزرعة الكبيرة لاستغلال طاقة الرياح في الإقليم تفي بنسبة تناهز ٢٦ في المائة من احتياجات الكهرباء في الوسط الحضري. وقد جرى مؤخرًا مضاعفة قدرتها، ويُتوقع نتيجة لذلك أن تفي الطاقة الريحية بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً من الاحتياجات الكهربائية للوسط الحضري في الإقليم. وتستخدم العنفات الهوائية في المزارع المتزلية والمستوطنات الصغيرة.

هاء - البيئة والهيدروكربونات

٢٠ - وفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يعمل الإقليم على تطبيق أحكام عدد من المعاهدات والاتفاقيات البيئية. وقد رفضت الأرجنتين، من جهتها، التطبيق الإقليمي لتلك المعاهدات والاتفاقيات الذي تقوم به المملكة المتحدة على أساس أن الإقليم، بالإضافة إلى المناطق البحرية المحيطة بها، يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأرجنتين.

٢١ - وفي عام ٢٠١٢، تضمنت مشاريع بيئية حفظ طيور البطريق والطيور البحرية، والقضاء على الجرذان من مواقع الأحياء البرية الحساسة، وإعادة النظر في شبكة المناطق المحمية، التي احتجت الأرجنتين رسمياً على توسيع نطاقها لتشمل الجزر.

٢٢ - واستمر التنقيب عن الهيدروكربونات في عام ٢٠١٢ وسط احتجاج من الأرجنتين ومن دول أعضاء ومنظمات إقليمية أخرى. ووفقاً للمعلومات الواردة، أعلنت الأرجنتين في آذار/مارس ٢٠١٢ عن تنفيذ خطة عملها القانونية لمنع تنفيذ أنشطة غير قانونية للتنقيب عن الهيدروكربون واستغلاله في الجرف القاري للأرجنتين. وكجزء من الخطة، أرسلت "رسائل تحذير وافترض للمخاطر" إلى الشركات المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تلك الأنشطة. وأفيد أيضاً بأن مراسلات قد أرسلت أيضاً إلى سوق نيويورك للأوراق المالية وبورصة لندن للأوراق المالية لتوفير معلومات عن الشركات المعنية. كما أعلنت وزارة الطاقة الأرجنتينية في عام ٢٠١٢ عن خمس شركات نفطية تنتهك القانون الأرجنتيني، الأمر الذي مهد لإجراءات مدنية وجنائية. ومن جانبها، تؤيد بشدة الدولة القائمة بالإدارة حق سكان الجزر في تنمية مواردها الطبيعية بما يعود بالنفع على تنميتها الاقتصادية، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من حقها في تقرير المصير، والذي يعبر عنه صراحة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتؤكد أن جميع الأنشطة المنفذة في مجال المواد الهيدروكربونية على الجرف القاري للجزر تنظمها تشريعات تتواءم تماماً مع أحكام الاتفاقية.

خامساً - الأحوال الاجتماعية

ألف - لحة عامة

٢٣ - وفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يحترم الإقليم المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وسعت الدولة القائمة بالإدارة نطاق العمل بأحكام الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها من صكوك حقوق الإنسان الدولية، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لتشمل جزر فوكلاند (مالفيناس).

٢٤ - والأرجنتين، من جانبها، ترفض دائماً التطبيق الإقليمي الذي تقوم به المملكة المتحدة لمختلف تلك الصكوك الدولية المذكورة أعلاه، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك تسمية الإقليم بأنه من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، كما ترفض أي تسمية مشابهاً أخرى.

باء - الصحة العامة

٢٥ - وفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تعد الحالة الصحية العامة في الإقليم جيدة. إذ تتوفر العلاج الطبي وعلاج الأسنان مجاناً لجميع المقيمين بموجب اتفاق صحي.

جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٢٦ - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ينص قانون المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند على إلزام جميع أرباب العمل والموظفين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٦٤ عاما بسداد اشتراكات شهرية ثابتة. ولمعالجة حالات العسر والعجز، يطبق نظام يوفر مَنَح الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية.

دال - التعليم

٢٧ - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٦ عاماً، مع توفير إمكانية للحصول على التعليم ما قبل المدرسي (الحضانة) بدءاً من سن الرابعة. وفي عام ٢٠١٢، جرى تسجيل نحو ٤٢٠ تلميذاً.

٢٨ - ووفقاً للمعلومات المقدمة من الأرجنتين، يتمتع سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) بحقوق متساوية للالتحاق بنظام التعليم العام الأرجنتيني. وترد معلومات إضافية عن هذا الموضوع في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٢ عن التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/67/74)، الفرع ثانياً - باء).

سادساً - إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها

٢٩ - تلتزم الدول الأطراف بموجب اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لعام ١٩٩٧، المعروفة أيضاً باسم اتفاقية أوتاوا، بإزالة الألغام المضادة للأفراد في المناطق المزروعة بالألغام في غضون ١٠ سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ما لم يمنح تمديد بموجب الاتفاقية.

٣٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تقرر في الاجتماع التاسع للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا منح المملكة المتحدة تمديداً حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٩. وقررت المملكة المتحدة أن تمضي في إزالة الألغام في أربع مناطق مزروعة بالألغام في الإقليم. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، انتهى برنامج إزالة الألغام من المواقع الأربعة في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقد نفذت في عام ٢٠١٢ مرحلة متابعة مدتها ثلاثة أشهر لإبراء الأراضي. ومن المتوقع أن تتواصل أنشطة إزالة الألغام في عام ٢٠١٣.

٣١ - وكما أفيد سابقاً، وافق المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ على طلب الأرجنتين تمديداً حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وفي الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ذكرت الأرجنتين أنها ستضع بالتفصيل خطة لإزالة الألغام وتنفيذها فور تمكنها من ممارسة سلطتها على المناطق المعنية، التي هي موضوع نزاع على السيادة، أو متى توصلت الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى اتفاق بشأن إحراز تقدم في هذه الخطة.

سابعاً - الاشتراك في المنظمات والترتيبات الدولية

٣٢ - ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تشارك حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) في مختلف منظمات الكومنولث، وهي عضو في رابطة أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، وفي منتدى تعاون أقاليم جنوب المحيط الأطلسي. كما شارك ممثلون عن الحكومة، بصفتهم أعضاء في وفد المملكة المتحدة، في الاجتماعات المعقودة بشأن المسائل التي تؤثر على مصالحهم.

ثامناً - نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة

٣٣ - خلال اجتماعات عقدت في عام ٢٠١٢ وأوائل عام ٢٠١٣، فإن كيانات حكومية دولية، بما فيها منظمات إقليمية ودون الإقليمية مثل (الجماعة الكاريبية) (باراماريبو، وسورينام، ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠١٢)، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية (أسونسيون، في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٢، وبوغوتا، في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وليما، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، ومجموعة الـ ٧٧ والصين (الدوحة، في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ونيويورك، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢) والجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية (منظمة الدول الأمريكية) (كوتشابامبا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢)، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (مندوزا، في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وبرازيليا، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، ومؤتمر القمة الثالث للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (ليما، ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢) ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي الثاني والعشرين (قادش، ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، والاجتماع الوزاري السابع لمنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي (مونتيفيديو، أوروغواي، ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)، ومؤتمر القمة الأول لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سانتياغو، ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣) تناولت مسألة

جزر فوكلاند (مالفيناس) وأكدت من جديد، في جملة أمور، ضرورة أن تستأنف كل من الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي للتزاع. وقد رفضت معظم هذه المنظمات المذكورة أعلاه الأنشطة الهيدروكربونية التي تضطلع بها المملكة المتحدة والتي لها صلة بالأغراض العسكرية. ومن جانبها، ما زالت حكومة المملكة المتحدة ترفض أية إشارة إلى أن استكشاف المواد الهيدروكربونية يشكل إجراء أحادي الجانب من حكومة المملكة المتحدة وأنه ينفذ في مخالفة لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، وتدعم بشدة السكان في المستقبل في تنمية اقتصادهم، بما في ذلك قرارهم باستغلال مواردهم الطبيعية.

٣٤ - وعلاوة على ذلك، طلبت بعض المتدييات المشار إليها أعلاه، بما فيها مؤتمر القمة الأيبيرية - الأمريكية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، إلى الأمين العام أن يبذل مجددا مساعيه الحميدة بشأن هذه المسألة وأن يقيها على علم. ومن جانبها، أكدت من جديد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ جدوى التراث التاريخي للجماعة المكون من الإعلانات والبلاغات الخاصة وغيرها من أدوات صنع القرار التي اعتمدت أثناء عمليات مجموعة ريو ومؤتمر قمة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية؛ وأشارت، بمناسبة الذكرى السنوية الثمانين بعد المائة لما تسميه "احتلال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لجزر مالفيناس"، إلى أن ادعاء الأرجنتين "إزاء احتلال هذه الأراضي" وارد في هذا التراث.

٣٥ - وكما ذكر سابقا، فقد أرسل كل من جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية رسائل بشأن التزاع إلى الأمين العام أثناء الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، وفي اجتماع عقد آنذاك مع الأمين العام للاتحاد، أقر الأمين العام بالدعم الإقليمي القوي المقدم بشأن هذه المسألة، وكرر التأكيد بأن مساعيه الحميدة لحل التزاع لا تزال متاحة إذا اتفق الطرفان على المشاركة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، وردا على الرسائل الواردة من الكيانين الإقليميين، أشار من جديد أن مساعيه الحميدة لحل هذا التزاع لا تزال متاحة.

٣٦ - وتعتقد الدولة القائمة بالإدارة أن المملكة المتحدة ليست عضوا في المنظمات سالفه الذكر ولم تكن ممثلة في أي من الاجتماعات المذكورة أعلاه، باستثناء اجتماعات منظمة الدول الأمريكية، التي تشارك فيها المملكة المتحدة بصفة مراقب. وفي ممارسة حقها في الرد، أجابت المملكة المتحدة على رسالة موجهة من الأرجنتين إلى الأمين العام (A/67/726) تحيل في مرفقها "بيانا خاصا بشأن مسألة جزر مالفيناس" اعتمده مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي

المذكور آنفاً، وكرر التأكيد على موقفها بشأن ادعاءات بعسكرة منطقة جنوب المحيط الأطلسي والانتهاك المزعوم للقرار ٤٩/٣١ (A/67/754).

تاسعاً - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٧ - وفقاً لمعلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة من خلال خطاب ألقاه في رابطة لنكولتر إن الفخرية بلندن؛ في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أكد مجدداً رئيس وزراء المملكة المتحدة، ديفيد كاميرون، التزام المملكة المتحدة تجاه سكان الجزر. وأشار، في جملة أمور، إلى أنه عندما يتعلق الأمر بسيادة الإقليم، لن يكون هناك أي تفاوض على الإطلاق. ويعتقد أن المسألة تتعلق بتحديد السكان لمستقبله. وليس لدى المملكة المتحدة نوايا عدوانية تجاه الأرجنتين، وتعتبر اتهامات التسليح والتهديدات النووية مبالغة ودعاية.

٣٨ - وعلاوة على ذلك، وفي رسالة وجهت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ إلى سكان الجزر في الذكرى السنوية الثلاثين لانتهاج النزاع التي صادفت في حزيران/يونيه عام ١٩٨٢، قال جيرمي براون، وزير الدولة بوزارة الخارجية آنذاك، أثناء زيارته للجزر "إن حق تقرير المصير يعتبر في بريطانيا حقاً مقدساً. وهو مبدأ يفهمه الشعب ويدعمه بالفطرة. غير أن وجودي هنا هذا الأسبوع قد بين بوضوح وبصورة عملية سبب تقويض هذا الحق. وما دمتم ترغبون في الإبقاء على صلاتكم ببريطانيا، فإننا سنحمي حقوقكم في ذلك. ولا يمكن لأحد سواكم أن يقرر وضع بلدكم. وهذا هو مبدأ تقرير المصير الذي تعجب به وتتوق له الشعوب المحبة للحرية في جميع أرجاء العالم".

٣٩ - وإضافة إلى ذلك، أكد رئيس مجلس الوزراء كاميرون، في رسالة بثت إلى سكان الجزر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أن حكومة المملكة المتحدة لن تقف موقف المتفرج ولن تسمح بالتغاضي عن حقوق الإنسان لسكان الجزر. وذكر رئيس الوزراء أنه ليس هناك ما يبرر سعي أي بلد إنكار حق سكان الجزر في الديمقراطية وتقرير المصير، أو في القيام بمحاولات ترمي إلى عزل مجتمع الجزيرة، ووضع العراقيل أمام تجارته وتقويض مصائد أسماكه وقطاعاته المشروعة لمصائد الأسماك والصناعات الهيدروكربونية والسياحة. وعلاوة على ذلك، قال إنه يقدر العلاقة التي تربط المملكة المتحدة بالإقليم ويأمل في أن تستمر لفترة طويلة. وكرر التأكيد بأن النتيجة النهائية للاستفتاء ليست قراره ولا قرار الأرجنتين، بل هي قرار سكان الجزر ويتخذونه بأنفسهم. وأكد رئيس الوزراء من جديد

أن الاستفتاء هو استفتاء ديمقراطي حقيقي من الناحية العملية، وهو فرصة تبين للمجتمع الدولي ما يريده سكان الجزر في المستقبل الذي ينتظرهم وتبين لهم ذلك بصورة نهائية.

٤٠ - وفي ممارسة لحق الرد على الملاحظات التي أبدتها الأرجنتين في الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ذكر ممثل المملكة المتحدة، في جملة أمور، أن المملكة تعلق أهمية كبيرة على مبدأ تقرير المصير على النحو المنصوص عليه في المادة ١ (٢) من ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وترى الدولة القائمة بالإدارة أنه لا يمكن إجراء مفاوضات بشأن السيادة على الجزر ما لم يرغب سكان الجزر في ذلك وإلى حين إعلانهم عن تلك الرغبة (انظر A/67/483). وفي ممارسة لحق الرد على رسالة موجهة من رئيس الأرجنتين إلى رئيس الوزراء البريطاني نشرت في عدد من صحف المملكة المتحدة في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كتب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (A/67/703). وأكد أن المملكة المتحدة لا يساورها أي شك بشأن سيادتها على الجزر؛ وقد بينت الحقائق التاريخية والقانونية، وقال إن مطالبة الأرجنتين بالجزر، التي تقوم على مبدأ الإخلال بسلامتها الإقليمية، هي مطالبة لا أساس لها، ذلك لأن جمهورية الأرجنتين لم تقم أبدا بإدارة الجزر بصورة شرعية، ولم تكن الجزر تشكل جزءا من إقليمها ذي السيادة.

٤١ - واشتملت الردود الأخرى الواردة في إطار ممارسة حق الرد على رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، تتعلق بما ينفذ في الإقليم من مناورات بالقذائف. وأكدت المملكة المتحدة، في جملة أمور، أن العمليات التي تتعلق بقذائف مضادة للطائرات قصيرة المدى من طراز "Rapier" أطلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ليست بعمليات جديدة. وقد أصبحت عمليات روتينية بدأت منذ أن اندلع النزاع في عام ١٩٨٢، ولا تمثل أي تغيير أو زيادة في موقف المملكة المتحدة الدفاعي في جنوب المحيط الأطلسي. وعلاوة على ذلك، نفت الحكومة البريطانية أن يكون أي تعزيز للأصول العسكرية قد حدث (انظر A/67/544).

باء - موقف حكومة الأرجنتين

٤٢ - على النحو المبين في الوثائق الرسمية للدورة السابعة والستين للجمعية العامة (A/67/PV.7)، ذكرت رئيسة الأرجنتين، كريستينا فرنانديز دي كيرشنر، في خطابها الذي أدلت به أمام الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ أموراً من ضمنها أنها مثلت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ أمام اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار في نيويورك لتقديم طلب الأرجنتين امتثالاً للقرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠)، الذي دعا المملكة المتحدة والأرجنتين إلى إجراء حوار بشأن النزاع. وستصادف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الذكرى الثمانين بعد المائة لاستيلاء

المملكة المتحدة ”بصورة غير مشروعة على جزرنا مالفيناس“. وأخذت الأرجنتين، التي تدعم موقفها بقرارات عديدة من منظمات مختلفة مثل منظمة الدول الأمريكية ومنظمات أخرى متعددة الأطراف مثل مجموعة ريو، تطلب ببساطة من المملكة المتحدة أن تمتثل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأن تجري حواراً بشأن النزاع على السيادة، وأن تنهي أيضاً العسكرة في منطقة جنوب المحيط الأطلسي لجعلها منطقة سلام في أمريكا الجنوبية، بغض النظر عن الاختلافات الإثنية أو الدينية أو أية فوارق أخرى يمكن أن تؤدي إلى نشوب صدامات بين البلدين. وأشارت، في معرض تكرار مناقشتها، إلى أنها ترى ازدواجية واضحة في المعايير: إذ يحق للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن انتهاك أي وكل مطلب من مطالب الأمم المتحدة، في حين يتعين على الآخرين أن يقبلوا دون اعتراض أي وكل قرار صادر عن المجلس. وتعتقد الرئيسة أن التخلص من آخر معاقل الاستعمار قد أصبح إسهاماً من إسهامات الأمم المتحدة الكبيرة عندما أنشأت لجنة إنهاء الاستعمار في عام ١٩٦١.

٤٣ - وأشارت رئيسة الأرجنتين، في رسالة وجهتها إلى رئيس الوزراء البريطاني، في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بمناسبة الذكرى السنوية الثمانين بعد المائة لما أسمته ”ممارسة استعمارية صارخة في القرن التاسع عشر“ عندما ”اغتُصبت جزر مالفيناس من الأرجنتين“، إلى أن قوات الجيش الملكي البريطاني قد طردت الأرجنتين من الجزر، وبدأت المملكة المتحدة بعد ذلك بعملية ”استيراد للمستوطنين“. ومنذ ذلك الحين، رفضت المملكة المتحدة إعادة الجزر إلى الأرجنتين واستعادة سلامتها الإقليمية. وبينت أيضاً أن المسألة هي قضية تدعمها أمريكا اللاتينية والغالبية العظمى من شعوب العالم وحكوماته التي تنبذ الاستعمار، وأشارت إلى القرار ١٩٦٥ الذي اتخذته الجمعية العامة ”دون أصوات معارضة (ولا حتى من المملكة المتحدة)“، والذي نظر في مسألة ”الحالة الاستعمارية“، ودعا البلدين المعنيين إلى التفاوض لإيجاد حل للنزاع على السيادة. وأعقب ذلك القرار قرارات عديدة صدرت من بلدان أخرى بنفس المعنى. وأخيراً، أكد الرئيس طلب تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة واستئناف الحوار (انظر A/67/688).

٤٤ - وفي رسائل وجهت إلى الأمين العام في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أدانت الأرجنتين الأنشطة العسكرية التي نفذتها المملكة المتحدة من جانب واحد في جنوب المحيط الأطلسي والتي لا يمكن فهمها إلا بأنها ”استمرار لأعمال عدوانية واستفزازية موجهة بالقوة العسكرية ضد منطقة سلمية“. وبينت الأرجنتين أموراً من ضمنها أن الحالة في جنوب المحيط الأطلسي قد تدهورت نتيجة الأعمال الانفرادية البريطانية المستمرة، وأشارت إلى العرض الذي قدم إلى الأمين العام في شباط/فبراير ٢٠١٢ لتبنيه المجتمع الدولي إزاء ”زيادة عسكرة المملكة المتحدة لمنطقة جنوب المحيط الأطلسي“. وعلاوة على ذلك،

أعربت الأرجنتين عن أسفها وأدانت بشدة "الموقف العدائي" للمملكة المتحدة، الذي شكل "استفزازاً مستمراً" يساهم في توطيد ونمو وجودها العسكري في جنوب المحيط الأطلسي، الذي كان موضوع إجماع رفض بلدان المخروط الجنوبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية ومؤتمر القمة الثالث للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (انظر A/66/884 و A/67/513).

٤٥ - ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن موقف حكومة الأرجنتين في الفرع عاشرًا - ألف أدناه.

عاشرًا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤٦ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في جلستها الرابعة والخامسة المعقودتين في يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢، على النحو الوارد في الوثيقتين A/AC.109/2011/SR.4 و A/AC.109/2011/SR.5. في جلستها الرابعة، قررت اللجنة الخاصة الاستجابة لطلبات وفود كل من الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبيرو والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس للمشاركة في نظر اللجنة في هذا البند.

٤٧ - وفي الجلسة الرابعة، وأثناء الاستماع إلى مقدمي الالتماسات، وتمشيا مع الممارسة المتبعة، استمعت اللجنة الخاصة إلى بيانات أدلى بها كل من روجر إدواردز ومايك سامرز من الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند (مالفيناس). وبالإضافة إلى ذلك، أدلى أليخاندرو بيتس ومارسيلو لويس فيرنز ببيانات أمام اللجنة الخاصة (انظر A/AC.109/2010/SR.4).

٤٨ - وفي الجلسة نفسها، عرض ممثل شيلي، باسم إكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وشيلي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، ونيكاراغوا: مشروع القرار A/AC.109/2012/L.6، الذي اعتمده اللجنة الخاصة دون تصويت. وفي هذا القرار، أكدت اللجنة الخاصة من جديد أن السبيل إلى إنهاء الوضع الاستعماري الخاص والفريد المتجسد في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) هو إيجاد تسوية للتزاع عن طريق التفاوض، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٤٩ - ومن جانبها، أدلت رئيسة الأرجنتين ببيان في الجلسة الرابعة للجنة الخاصة المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وبينت الرئيسة، في جملة أمور، أنها لم تحضر أمام اللجنة الخاصة بسبب الأحداث التي وقعت منذ ٣٠ عاما، ولكن بسبب أحداث وقعت قبل ١٨٠ عاما.

٥٠ - وقالت إن قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) الصادر في عام ١٩٦٥ كان أول ١١ قراراً من القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن النزاع، في حين اعتمدت اللجنة الخاصة ٢٩ قراراً وما لا يعد ولا يحصى من البيانات التي أصدرتها بلدان اتحاد أمم أمريكا الجنوبية والمخروط الجنوبي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والسوق المشتركة، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، بالإضافة إلى دول أفريقية وعربية. وإهما جميعاً لم تلق آذاناً صاغية، ففي اعتقاد المتكلمة أن المملكة المتحدة استغلت وضعها المتميز كعضو دائم في مجلس الأمن. وتابعت القول إن عدم احترام المملكة المتحدة لقرارات الأمم المتحدة يتعارض مع الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد عالم أكثر عدلاً وأمنًا وإنصافاً ومساواة.

٥١ - وقالت إن المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة قد جرت في عام ١٩٧٤، وفي سرية مطلقة. وإن لدى الأرجنتين ما يكفي من الحجج التاريخية والجغرافية والسياسية للدفاع عن قضيتها، ناهيك عن الإشارة إلى الموارد الطبيعية التي "تذهب في منطقة سلام".

٥٢ - وقالت إن بلدان المنطقة تدعم الأرجنتين، ليس من باب التضامن فحسب، بل أيضاً من باب الدفاع عن النفس: حيث اعتبرت منطقة جنوب المحيط الأطلسي منطقة مجردة من السلاح. والأرجنتين، التي تقوم بدور قيادي في حقوق الإنسان، قد تولت الريادة أيضاً في عدم الانتشار النووي، على الرغم من أنها أكثر البلدان تقدماً في مجال العلوم النووية في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، فإن الدفاع عن الموارد الطبيعية لأمريكا الجنوبية، مثل تلك المتعلقة بالجزر، هي مسألة إقليمية وليست وطنية.

٥٣ - وأكدت أن الأرجنتين مستعدة لاستئناف المفاوضات، ومع أن محادثات عام ١٩٧٤ توقفت، فقد أظهرت، في رأيها، أن المملكة المتحدة تعترف بوجود نزاع على السيادة. وستواصل الأرجنتين، من جانبها، التقيد الصارم بقرارات الأمم المتحدة. وتوجد المفاوضات بين البلدين الحل للعديد من القضايا وتفضي إلى إقامة شراكات يمكن أن تكون مفيدة لجميع الدول في أمريكا الجنوبية وللمجتمع الدولي. وإهما لن تطلب من أي شخص أن يقول إن الأرجنتين على حق أو أن جزر مالفيناس هي أرجنتينية، ولكننا نطلب الحوار فحسب.

٥٤ - وفي الجلستين الرابعة والخامسة للجنة الخاصة، أدلى أيضاً ببيان بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ممثلو كل من الاتحاد الروسي وإكوادور وإندونيسيا وأوروغواي وباراغواي وبابوا غينيا الجديدة وباراغواي (بصفته الرئيس المؤقت لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية) والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو والجمهورية العربية السورية والسلفادور وسيراليون والصين وغواتيمالا وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا وكوت ديفوار وكوستاريكا وكولومبيا ونيكاراغوا.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥٥ - وفي ٨ و ١١ و ١٢ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وأثناء مناقشة مسائل إنهاء الاستعمار في اللجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال انعقاد الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، تناولت وفود كل من الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وشيلي وغواتيمالا وفترويل (جمهورية - البوليفارية) وكوبا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) على النحو الوارد في الوثائق A/C.4/67/SR.2 و 5-7.

٥٦ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب ممثل البرازيل، متكلماً باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والدول الأطراف المنتسبة إليها، وهي إكوادور وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وشيلي وكولومبيا، ضمن جملة أمور، عن دعمها للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة. ولم تكن التدابير انفرادية تتفق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكان من مصلحة المنطقة التوصل إلى حل للنزاع بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على ما أسماه جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وعلى وجه الخصوص، لا يؤدي الوجود العسكري للمملكة المتحدة في تلك المنطقة وأنشطتها الأحادية الطرف في التنقيب والاستخراج إلى إيجاد حل سلمي. وقد تعهدت السوق المشتركة والدول المنتسبة باتخاذ تدابير ترمي إلى منع السفن التي ترفع "العلم غير القانوني لجزر مالفيناس" من دخول موانئها، وأن تتبادل المعلومات بشأن أي سفن محملة ببضائع تتعلق بعمليات التنقيب غير القانونية الموجهة على الجرف القاري الأرجنتيني.

٥٧ - وتابع ممثل البرازيل القول إن المملكة المتحدة طردت في عام ١٨٣٣ سكان الأرجنتين من الجزر ومنعتهم من العودة منذ ذلك الحين، واستبدلتهم برعاياها. ومن ثم، فإن السكان الحاليين ليسوا أشخاصاً يخضعون لهيمنة وسيطرة واستغلال جهة أجنبية على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وأصبحت الجزر إقليمياً مستعمراً، ولكن من دون شعب مستعمر، واعتبرت الأمم المتحدة وضعه حالة خاصة ومحددة. ومن المستصوب أن تستأنف في وقت مبكر المفاوضات بين الطرفين، على النحو الذي عبّر عنه المجتمع الدولي مراراً وتكراراً، وشجعت عليه بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام.

٥٨ - وأكد ممثل شيلي، متكلماً بالنيابة عن الجماعة، دعم بلده للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع بشأن السيادة مع المملكة المتحدة على ما أسماه جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. ومن الضروري إيجاد حل

سلمي ونهائي يصون مبدأ السلامة الإقليمية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ولقرارات منظمة الدول الأمريكية وغيرها من المنظمات. وفي غضون ذلك يتعين أن تتوقف المملكة المتحدة عن عمليات التنقيب عن الفحم الكربوني واستخراجه وأن تكف عن ممارسة أي أنشطة عسكرية على الجرف القاري للأرجنتين وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. ورأى أن مواصلة مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام مفيدة في تعزيز التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

٥٩ - وقال ممثل بيرو، متكلماً بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، إنه يؤيد الحقوق السيادية المشروعة لجمهورية الأرجنتين على ما أسماه جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. واعترف الاتحاد بأنها قضية خاصة ومحددة لإنهاء الاستعمار، وباعتبارها قضية نزاع على السيادة، حث حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات الثنائية. وقد وافقت الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية على رصد السفن العاملة في المنطقة، وإغلاق موانئها للسفن التي ترفع "علم جزر مالفيناس غير المشروع"، وإبلاغ حكومة الأرجنتين عن السفن التي تستخدم عمليات التنقيب غير المشروعة على الجرف القاري للأرجنتين. وعلاوة على ذلك، عملت على تفادي المناورات العسكرية التي نفذتها الحكومة البريطانية في المنطقة في نهاية المطاف. واعتبرت أن هذه الإجراءات تغير الحالة من طرف واحد.

٦٠ - وفي الجلسة نفسها، أعلن نائب الممثل الدائم للأرجنتين عن جملة أمور منها أن حكومته تدعم بالكامل عمل اللجنة الخاصة باعتبارها الهيئة المركزية التي تتولى زمام عملية إنهاء الاستعمار عملاً بالمبادئ التوجيهية للذين أرساهما قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وهما الحق في تقرير المصير والسلامة الإقليمية. ومن واجب الدول القائمة بالإدارة أن تتعاون مع اللجنة الخاصة. وأردف قائلاً إنه لا يجوز أن يخضع أي شعب في القرن الحادي والعشرين للتبعية والهيمنة والاستغلال الأجنبي، فتلك جرائم تنتهك حقوق الإنسان وتخل بمبادئ الميثاق والسلام العالمي.

٦١ - وقال إنه لا يمكن تشويه مبدأ تقرير المصير لتبرير الاحتلال غير المشروع الذي استمر منذ عام ١٨٣٣ في انتهاك للسلامة الإقليمية للأرجنتين. ويرى أن النزاع على السيادة على ما أسماه جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها قد اعترفت به قرارات متتالية للجمعية العامة باعتباره حالة استعمارية خاصة وفريدة ينبغي حلها عن طريق المفاوضات بين الطرفين الوحيدين في النزاع مع أخذ مصالح سكان

الجزر بعين الاعتبار. وبناء على ذلك، فإن إجراء استفتاء بشأن مستقبل الجزيرة هو أمر "غير قانوني وزائف ولا مبرر له".

٦٢ - وفي الوقت ذاته، قال المتكلم إن المملكة المتحدة "تقوم بصورة غير مشروعة باستكشاف واستغلال" الموارد المتجددة وغير المتجددة في الأرخيبيل والمناطق البحرية المحيطة المتنازع عليها، مخالفة بذلك أحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، الذي يدعو الطرفين إلى الامتناع عن إحداث تغييرات في الحالة من طرف واحد في أثناء عملية التسوية. وإضافة إلى ذلك، فإن المملكة المتحدة تواصل، في تجاهل للقواعد البحرية والسياسات الإقليمية بشأن التسوية السلمية للمنازعات، إجراء مناورات عسكرية لإطلاق القذائف في المنطقة. وقال إن الأعمال التي تضطلع بها المملكة المتحدة قوبلت بالاحتجاج ليس فقط من جانب الأرجنتين بل أيضاً من جانب المنظمات الإقليمية الرئيسية.

٦٣ - وقد دأبت الأرجنتين على إبداء استعدادها للتفاوض من أجل التوصل إلى حل سلمي لمسألة السيادة، غير أن المملكة المتحدة التي تستغل عملياً وضعها المتميز كعضو دائم في مجلس الأمن وتجاهل المسؤوليات الخاصة التي تستتبعها هذه الوضعية، ترفض أن تضطلع بالتزاماتها الدولية.

٦٤ - وفي ممارسة لحق الرد، تكلم ممثل الأرجنتين والمملكة المتحدة مكررين عدة مرات موافق حكومتيهما أثناء مداوات اللجنة الرابعة (انظر A/C.4/67/SR.2 و 5-7).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٥ - بموجب القرار ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، قررت الجمعية العامة أن تبقي البند المعنون "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)" مدرجاً على جدول الأعمال للنظر فيه عند تلقي إخطار بذلك من إحدى الدول الأعضاء. واعتباراً من تاريخ إصدار ورقة العمل هذه، لم تتلق الجمعية العامة أي إخطار بذلك من أي دولة من الدول الأعضاء.